المؤشرات الأساسية في قياس التنمية البشرية

وأثرها في بناء القدرات الاقتصادية

أ: مجاهري مُحَّد/ طالب دكتوراه جامعة مُحَّد بن احمد – وهران 2-

الملخص:

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة *1929* بدأ الفكر الاقتصادي يتجه نحو توظيف مفاهيم ومقاربات جديدة استجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة، ولعل أبرز هذه التغيرات تلك التي طرأت على مفهوم التنمية بظهور مقاربة جديدة عرفت بالتنمية البشرية، التي اتجهت بفضلها البوصلة التنموية نحو ضرورة مراعاة الحاجيات الأساسية للأفراد والاستثمار الأمثل في الموارد البشرية بما ينعكس على الأفراد والجماعات بنتائج فعالة تساهم في الرفع من القدرات الاجتماعية والاقتصادية وسنحاول في هذه الدراسة التركيز على أهم المقاييس التي تعتمدها المؤسسات الاقتصادية في معرفة واقع التنمية البشرية.

تعمدنا الاستعانة بثلاثة مؤشرات هي " معدل الدخل الفردي باعتباره انعكاس للقدرة الشرائية ومؤشر على درجة الفقر، إضافة واقع التعليم باعتباره ترجمة للبيئة الثقافية والتعليمية في الدول، وثالثا ركزنا على واقع الصحة التي تدل على معدل العمر وإمكانيات العيش الكريم.

وتوصلنا إلي أن هذه الأبعاد الأساسية لها تأثير واسع على جودة الحياة ورفاهية الأفراد، كما أنها تساهم في الرفع من مستوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-**الكلمات المفتاحية** : التنمية الاقتصادية، جودة التعليم، الدخل الفردي، الرعاية الصحية.

Abstract :

After the global economic crisis of 1929 economic thought began to employ new concepts and approaches in response to successive economic and social changes. The most prominent of these changes were the development concept of a new approach known as human development which led to the necessity of considering the basic needs of individuals and investment In this study we will try to focus on the most important criteria adopted by economic institutions in the field of human resources. Entertain the reality of human development.

We used three indicators "the rate of per capita income as a reflection of purchasing power and the index of the degree of poverty the addition of the reality of education as a translation of the cultural and educational environment in the countries and thirdly focused on the reality of health which shows the rate of life and the possibilities of decent living.

We found that these basic dimensions have a wide impact on the quality of life and well-being of individuals and contribute to raising the level of economic and social development.

Keywords :economic development quality of education per capita income health care.

مقدمــة:

ارتكز مفهوم التنمية الاقتصادية الحديث على ثلاثة أسس مهمة وهي " إشباع الحاجيات الأساسية للأفراد، تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية و توفير الحرية والقدرة على الاختيار وتعتبر هذه المكونات بمثابة مطالب أساسية لكل الأفراد والجماعات وهذا ما أحدث تحول على مستوي وظائف الدولة

التقليدية، فلم يعد دور الدولة توفير الأمن ومراقبة السوق فقط، ولكن أصبحت بمثابة المنظم للحقوق والضامن لتطور العنصر البشري عن طريق التنمية المتواصلة.

هذا المفهوم الذي جعل من " الفرد الثروة الحقيقية للأمم " وجب على الحكومات العمل على توسيع خياراته وتحقيق رفاهيته من خلال تعليم قوي يحقق الإبداع وصحة جيدة تضمن طول العمر ودخل مرتفع يرفع القدرة الشرائية.

وكان سبب هذا التحول هو تنامي مفهوم الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وازدياد الرغبة في الإنتاج والإبداع وتحقيق الذات وفق مقاربة العيش الكريم والرفاهية.

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع هو زيادة اهتمام الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية بمعالجة ارتفاع معدل الفقر، الأمراض والجهل، وهذا ما فرض على الحكومات رفع التحدي والتوجه نحو سياسات وخطط تعمل على توفير المزيد من الخدمات الصحية والتعليمية وهذا ما عرف بالتنمية البشرية.

و يضاف لهذا تزايد الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية في بداية التسعينيات من القرن الماضي وظهور العديد من الكتابات حول ضرورة التوجه نحو تحقيق المزيد من المكاسب لصالح الأفراد.

وهذا ما طرح فكرة الاستثمار الذكي في الطاقات الإنسانية الذي يتجه نحو صناعة جودة شاملة ترفع من مستوي الخدمات العامة التي تعتبر أهم أهداف الدول الناجحة.

وقد وجدة عدة منظمات حاولت دراسة واقع التنمية البشرية في مختلف مناطق العالم، منها منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية،من خلال صنع مؤشرات تتمحور حول بيئة عيش الأفراد ، مستوي الخدمات الأساسية، واقع الدخل الفردي وغيرها من المقاييس المرتبطة بالأفراد.

وقد كانت إشكالية الدراسة تتمحور حول البحث عن تلك المؤشرات الرئيسية والتي تسهم في الرفع من منحنى جودة حياة الأفراد وتحقق مستوي عالي من الخدمات العامة التي تعد مطلب أساسي للمواطنين.

كما تعمدنا في هذا البحث المقارنة بين واقع التنمية البشرية في الدول المتقدمة والدول المتخلفة مع ضرورة التحري العلمي لإيجاد تفسير مقنع للفجوات التنموية الحاصلة في العالم.

ومن هنا طرحنا إشكالية أساسية مفادها :

كيف تساهم مؤشرات التنمية البشرية في تطوير جودة حياة الأفراد ؟

أولا/ التنمية البشرية: المفهوم والمراحل.

تكاد مختلف مدارس الفكر الاقتصادي تتفق على مفهوم موحد للتنمية البشرية حتى وإن اختلفت الأدوات والغايات في هذه المقاربة، إلا أن رفاهية المواطن تبقى محور مهم في مختلف الكتابات والمنظمات.

ويعرفها **فردريك هاربيسون** "بأنها الطاقات والمهارات والقدرات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات "

وعرفتها الأمم المتحدة بأنها " عملية تستهدف إيجاد ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال المشاركة النشطة من الأفراد والجماعات والهيئات في هذه العملية. [1]

وأعطى بول ستريتن تعريفا آخر " بأنها عملية تطوير للظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس والنظر للكائنات البشرية على أنها غايات في حد ذاتها وجب تنميتها"[1]

[1]– خيري خليل الجميلي، **التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية : 1998، ص 14.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن هذه المقاربة التنموية وليدة تطور وتداخل حقلين معرفيين هما الحقل الاقتصادي والحقل السياسي، فالأول عرف انتقال من الاهتمام بالموارد المادية إلي حرصه على ضرورة تطوير العنصر البشري، أما الحقل السياسي فشهد اهتمام كبير بمحورية الفرد في كل البرامج والسياسات في إطار ما يعرف بعولمة حقوق الإنسان، الأمر الذي حول اهتمام الحكومات الذكية إلي صناعة سياسات عامة تنسجم مع هذه المقاربة التنموية الحديثة، وطرح مفهوم التنمية البشرية نفسه كموضوع مهم في بناء الدولة المعاصرة كونه يهتم بمحور أساسي وهو العنصر البشري وإذا أردنا تتبع التطور التاريخي لهذا المفهوم سنجده اخذ عدة مراحل نشرحها في الجدول التالي:

المراحل	الفترة التاريخية	تعريف التنمية
المرحلة الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلي منتصف الستينيات من القرن العشرين	التنمية = للنمو الاقتصادي
المرحلة الثانية	من منتصف الستينيات إلي منتصف السبعينيات	التنمية = النمو + التوزيع العادل للثروة
المرحلة الثالثة	إلي أواخر الثمانينيات	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
المرحلة الرابعة	من ***1990*** إلي الوقت الحالي	التنمية المستدامة = الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية الجوانب الاقتصادية

[1]– حسين عبد الحميد رشوان ، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شهاب الجامعية، 2009، ص73.

		والاجتماعية والبيئية.

-جدول يوضح أهم مراحل تطور مفهوم التنمية.[1]

والقارئ للجدول يجد بأن مفهوم التنمية عرف مرحلتين الأولي هي البعد المادي والاقتصادي في وضع الخطط والبرامج، وترك هذا الطرح اختلال كبير على مستوي التنفيذ خاصة في دول العالم الثالث التي نجحت في بناء البنية التحية وبناء مصانع لكنها فشلت في الاستثمار الأمثل في الطاقات البشرية، أما البعد الثاني هو الجانب الإنساني في التنمية والذي يركز بالأساس على العنصر البشري كمحور رئيسي في التنمية.

ثانيا/ قياس التنمية البشرية

تجدر الإشارة هنا أن هناك العديد من المؤشرات التي وضعتها مختلف المنظمات المتخصصة في قياس التنمية البشرية، وسنحاول في هذه الدراسة التركيز على تلك المؤشرات التي ترتبط بحياة المواطن بشكل مباشر وتأثر في تكوينه الجسدي والعقلي وتلعب دور مهم في تنمية الأفراد، لعل أبرزها تتمثل في – الدخل الفردي الذي يعكس المستوي المعيشي للفرد وأسرته

-التعليم الذي يرتبط بمدي تكوين الشباب وتجهيزهم لريادة الأعمال والأنشطة.

-الصحة والتي تشير إلي مستوي مجابهة الأمراض والأخطار.

***1*-الدخل الفردي** : هو الإيراد الصافي أو الأجر أو الربح الذي يحصل عليه الفرد مقابل عمل أو إنتاج أو تجارة، ويختلف من فرد لآخر حسب الوظيفة والظروف، ويعرف كذلك بأنه الإجمالي المادي الذي يتحصل عليه الفرد مع أسرته من عمله الذي يعمل فيه أو من مصدر آخر، ويؤشر هذا المؤشر على مدي

[1]- يوسف بن يزة، **التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010، ص 28.

تطور اقتصاد الدولة من عدمه، فكلما كان الدخل مرتفع كلما كان هناك تحسن للظروف المعيشية مما ينعكس على اقتصاد الدولة.

وتتصدر الدول المتطور هذا المؤشر من خلال الترتيب الموضح في الجدول التالي :[1]

الـدولـة	مستوى دخل الفرد (بالدولار)
الولايات المتحدة الأمريكية	*54.450*
لكسمبورغ	*52.947*
النرويج	*43.990*
سويسرا	*33.491*
أستراليا	*44.983*
ألمانيا	*31.252*
النمسا	*31.173*
كندا	*42.253*
السويد	*29.185*
فرنسا	*28.799*

[1]- من الموقع الإلكتروني www.tahrirnews.com

الملاحظ لهذا الجدول يجد أن هذه الدول تعرف نمو اقتصادي كبير عملت على استغلاله وتوظيفه لصالح توفير دخل جيد لمواطنيها بما يضمن لهم العيش الكريم، وهذا عكس أغلب دول العالم التي لم تنجح لحد الآن في توفير أجور ورواتب محترمة لمواطنيها وهذا ما يميز أغلب دول العالم الثالث خاصة في الصومال وجزر القمر.

وأدي هذا الضعف في الدخل إلي انتشار العديد من المشاكل لعل أهمها تراجع القدرة الشرائية و انتشار الفقر.

أ– **القدرة الشرائية** : يؤدي ضعف القدرة الشرائية إلي انتشار عدة ظواهر لعل أهمها ظاهرة الجريمة التي تنتشر بشكل واسع خاصة في دول إفريقيا الجنوبية، ويضاف لها تنامي ظاهرة التسول التي صارت مهنة مستمرة للعديد من الأسر في النيبال، الصومال وبنغلادش، تتأثر القدرة الشرائية كذلك بارتفاع أسعار السلع وهذا ما فرض على الدول الاتجاه إلي دعم القدرة الشرائية لمواطنيها في سبيل تحسين جودة الحياة.

ب– **انتشار الفقر** : تشير إحصائيات البنك الدولي إلي أن هناك خمسة وأربعون دولة تدخل في دائرة الفقر، وهناك بالمقابل نسبة من الفقراء في بعض الدول التي حققت تقدم اقتصادي، ويعرف الفقر بأنه وجود حد أدني من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوي معيشة المواطن ويسمي بخط الفقر هذا الخط الذي ينقسم لنوعين الأول خط الفقر المتوسط، والثاني خط الفقر المتقع.

وقد تحول مفهوم الفقر من مشكلة محلية إلي قضية عالمية تسعى الدول للقضاء عليها عن طريق تبادل التجارب والأفكار و عملت هيئة الأمم المتحدة على وضع أهداف إنمائية تساعد في القضاء على الفقر و

كان أول هدف لها في تقرير الألفية هو " **القضاء على الفقر**" الذي شهد ارتفاع ملحوظ بسبب الأزمات الاقتصادية وقلة الاستثمارات الخارجية مما أدي إلي تباطؤ النمو. [1].

وتشير تجارب بعض الدول التي ركزت إصلاحاتها على محارب الفقر أن أهم خطة وجب التوجه نحوها، وهي إيجاد الآليات المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتركيز على التنمية، الأمر الذي يساعد على تهيئة جو ايجابي ينتج عنه التحسن المستمر لحياة الأفراد ويدفع بالتنمية البشرية نحو التطور والتقليص من الفقر. [2]

2 - **مؤشر التعليـم** :

بعد تحسين الدخل الفردي الذي يرتبط مباشرة بحق العيش الكريم و حق البقاء، يأتي عنصر مهم ويتعلق كذلك بجودة الحياة وهو الحق في التعليم والمعرفة الذي يلعب دور مهم في بناء قدرات الإنسان وذلك لعدة اعتبارات أهمها :

- هو بمثابة الأداة لاكتساب التقنيات اللازمة لممارسة الأنشطة.
- هو الوسيلة الأفضل للاستثمار في الطاقات والإمكانيات.
- هو كذلك حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

ويربط الخبراء الاقتصاديين بين الإنفاق العام على التعليم والخدمات العامة وذلك لعدة أسباب أهمها :

- ثبوت وجود علاقة طردية بين الاستثمار في التعليم بشكل خاص والنمو الاقتصادي.

[1]- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، 2015، ص 6.

[2]- البلاوي حازم، **أصول الاقتصاد السياسي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص306.

- الاستثمار التعليمي يزيد من الدخل الفردي والقومي.

ويركز مؤشر المعرفة والتعليم على مدي استفادة المواطنين من فرص الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الذي يعتبر ملف جد مهمة في إحداث التطور والتنمية في أي دولة.

ويعتبر الكثير من خبراء التنمية البشرية أن الاستثمار الحقيقي يجب أن يركز على التعليم بمختلف مستوياته ويستدلون بذلك على الدول الناجحة تنمويا مثل "فنلندا، السويد الدانمارك، فهذه الدول تتصدر المراتب الأولي في كل تقارير منظمة التربية والعلوم الخاصة بتصنيف الدول.

وتجد الإشارة هنا إلي أن المنتدى العالمي للتربية سنة ***2000*** أقام مؤتمر تحت شعار " التعليم للجميع" بداكار عاصمة السنغال قد وضع ستة أهداف عمل على تحقيقها بحلول سنة ***2015*** :

- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة وخاصة الأطفال الأكثر حرمان وتأثرا من الحروب والنزاعات.
- تمكين جميع أطفال العالم على التعليم الإلزامي بشكل استمراري.
- ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الحصول على المعلومات والمهارات اللازمة في حياتهم.
- تحقيق تحسين مستمر في تعليم الكبار والقضاء على الأمية خاصة في صنف النساء.
- فتح الفرص أمام كل الفئات والأقليات للاستفادة من التعلم.

- تحسين كافة جوانب النوعية للتعليم وضمان الجودة في البرامج والخطط.[1]

ويمكننا تلخيص أهداف الحملة العالمية للتعليم في ثلاثة محاور مهمة وهي : التعليم الإجباري، محو الأمية وجودة التعليم.

وتشهد بعض الدول تراجع في نسبة القضاء على الجهل وانخفاض مؤشر التقدم في الإبداع العلمي إلي عدة عوامل منها الحروب و النزاعات العرقية وقلة الميزانيات المخصص للمعرفة ونجد هذا في دول مثل زمبابوي والنيجر التي تتذيل الترتيب العالمي في التعليم، وتعيش في أغلب دول العالم الثالث الملايين من الأطفال في دائرة الحرمان العلمي وينعكس هذا في انخفاض معدل لالتحاق بالمدارس والجامعات وتشير إحصائيات تقرير الألفية إلي أن نسبة الأمية لدي مختلف الفئات في تزايد مستمر خاصة في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا وجنوب آسيا إذا تقدر بالملايين من الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس والملايين مهم انسحبوا منها.

وتصدر منظمات الأمم المتحدة بشكل سنوي تقارير مفصلة حول واقع التعليم في مختلف دول القارات وتتصدرها الدول المتقدمة مثل " النرويج، أيسلندا، أستراليا، كندا، فنلندا، بينما تحتل المراتب الأخيرة الدول الإفريقية ممثلة في بورندي، بوركينافاسو، سيراليون.

ويرجع تصنيف الدول إلي عدة محددات أهمها :

-**حجم الميزانية** : يتم حساب مؤشر التعليم وفق معيارين مهمين يتمثل الأول في نسبة **الإنفاق العام** على التعليم وتندرج تحته نسبة التعليم من الناتج المحلي الإجمالي المستوي الأول : ونسبة الإنفاق الحكومي

[1]- تقرير الحملة العالمية للتعليم ،حان الوقت للحصول على التعليم كحق، دروس من التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، 2000

الإجمالي، أما **المعيار الثاني** فيتمثل في الإنفاق الحالي على التعليم حسب المرحلة التعليمية والتي تشمل ثلاثة مراحل هي :

- مرحلة ما قبل الابتدائي تضاف لها مرحلة **الابتدائي**.
- المرحلة الثانية هي مرحلة **الثانوي**.
- المرحلة الثالثة نقصد بها مرحلة **التعليم العالي**.

***2*– محدد القراءة والكتابة:** ويعتمد هذا المستوي على معدلات القراءة لدي فئة البالغين، ثم فئة الشباب ويتم إحصاء معدل القراءة من بين تعداد سكان الدول

3–**محدد استعمال التقنيات الحديثة:** وتضم مدي استعمال التقنيات الحديث في المعرفة مثل شبكة الانترنت، والمكتبات الالكترونية ويقابل هذا الإنفاق على الأبحاث في علم الفضاء وحجم الاختراعات.

وتجدر الإشارة هنا إلي أن هناك العديد من مؤشرات قياس التعليم تعتمدها مؤسسات ومراكز بحث عبر العالم تعمل على قياس مؤشرات مختلفة منها، نوعية المدارس، كفاءة المعلمين، محتوي البرامج التربوية، مخرجات المنظومة التعليمية.

وتتصدر قائمة الدول الأكثر تطور في مجال التعليم تلك الدول التي تخصص ميزانيات مرتفعة لهذا القطاع الإستراتيجي، ولعل أهم هذه الدول نجد:

الدولة	نسبة الإنفاق
نيوزيلندا	*21,6*

أيسلندا	*15,7*
الولايات المتحدة الأمريكية	*13,6*
بريطانيا	*12,2*
ألمانيا	*11*
روسيا	*10,9*
اليابان	*9,1*

-جدول يوضح أكثر الدول إنفاقا على التعليم.[1]

يمكن القول أن للتعليم دور مهم في بناء المجتمعات الحديثة وهذا من خلال تطوير المنظومة الثقافية والفكرية داخل الوحدات الأساسية في المجتمع، كما يلعب دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا من خلال.

والتعليم بشكل عام وبغض النظر عن أنواعه المختلفة له فوائد وايجابيات لا يمكن حصرها، سواء على مستوى الفرد أم على مستوى المجتمع.[2]

ويساهم التعليم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في بناء قدرات المجتمع الاقتصادية والسياسية والفكرية، وهذا ما يجبر الدول التي تود التطور والرقي العمل على الاستثمار في هذا الملف الاستراتيجي الذي يتطلب ميزانيات

[1]- التقرير العالمي لرصد التعليم، الموقع الرسمي على الانترنت http://ar.unesco.org/gem ، تم التصفح بتاريخ 2016/01/09 على الساعة 17:30.

[2]- زحلان أنطوان، **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوي البشرية**، عمان: منتدي الفكر العربي، ص22

معتبرة وخطط مدروسة في سبيل تحقيق نتائج تكون جيدة على المدى المتوسط ومبهرة على المدى البعيد وتساهم.

3- مؤشـر الصحــة.

تعتبر الصحة من أهم متطلبات الأفراد على مر العصور كونها ترتبط بشكل متناسق بحياة الأفراد ومدي جودة الخدمات الصحية التي توفرها الحكومات.

وتتمثل الرعاية الصحية في مجموع الخدمات والمؤسسات العامة والخاصة المتوفرة بهدف العناية بصحة الأفراد داخل الدولة، كما تمثل الرعاية الصحية وظيفة أساسية لصناع القرار كونها محور أساسي في كل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبدأ الاهتمام بالرعاية الصحية يتطور تاريخيا وازداد هذا الاهتمام مع ميلاد منظمة الصحة العالمية التي أصدرت عدة شروط تلزم منها التزام الدول بضرورة بتطبيق برامج التطوير الصحي التي تدعوا إلي فرض الخدمات الصحية كحق لكل الناس ووجب على الحكومات تدعيم هذا الحق بالموارد المالية والتقنية والبشرية في سبيل مستوي عالي في سلم التنمية البشرية.

وتعمل المنظمات العالمية المتخصصة في الصحة على إتباع عدة محددات في دراسة وقياس واقع الصحة في الدول، ولعل أهمها نجد.[1]

1-محدد الأمراض والوفيات: ويتم من خلال هذا البعد دراسة مدي انتشار الأمراض والأوبئة التي تهدد الحياة العامة للمواطنين، وهنا تحتل الدول الفقيرة مراتب متقدمة في ارتفاع نسبة الأمراض ويرجع هذا

[1]- منظمة الصحة العالمية، **الإحصاءات الصحية العالمية** لسنة 2009.

بالأساس إلي ضعف البنية التحتية وكثرة الحروب والمجاعات التي تعتبر عوامل قوية لانتشار الأمراض والوفيات خاصة من فئة الأطفال، وأهم هذه المحددات نجد:

- معدل العيش الكريم.
- –توقعات الحياة عند الولاة.
- –معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة.
- –معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.
- –معدل وفيات البالغين.
- – معدل وفيات الحمل.

2–معدل التغطية الصحية : ويدرس نسبة التغطية الصحية التي تقدمها الدولة في المجتمع خاصة في الأرياف ومدي جودة هذه الخدمات المقدمة، وتشير الإحصائيات أن الدول المتقدمة تعرف ارتفاع جيد في مؤشرات التغطية بحكم توفر خطط صحية مدروسة، وأهم هذه المعايير نجد :

- العاملون في التمريض.
- عدد الأطباء العامين والأخصائيين.
- الإطارات الإدارية
- توزيع الموارد البشرية على المدن والأرياف.
- العاملين الصحيين المجتمعيين

***3*–الإنفاق الحكومي**: ويدرس حجم الميزانيات المخصصة التي توفرها الدولة كالتزام مع مواطنيها، وفي الواقع تشهد الدول التي تنفق على الصحة ارتفاع ايجابي في مؤشر الرعاية الصحية والعكس صحيح في الدول التي لا تنفق على الصحة، ونجد أهم معايير التقييم في الإنفاق :

- نسبة توفر الأدوية.
- أسعار الأدوية
- ميزانية المستشفيات.
- أجور الأطباء والموظفين.
- بناء الهياكل الجديدة.

***4*–الإمكانيات المادية والبشرية** : وتهتم بمدي توفر الإمكانيات المادية كالمستشفيات والمؤسسات الصحية، ويضاف لها الإمكانيات البشرية التي تنعكس في عدد الأطباء والممرضين والخبراء الذين يلعبون دور مهم في الرفع من مستوى الخدمات الصحية.

نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي

- الإنفاق الخاص على الصحة
- نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة.
- عدد جامعات الطب.
- الثقافة الصحية للأسر.

وعلى هذا الأساس يمكن معرفة مدي تقدم الخدمات الصحية بصفة شاملة وأي خلل على مستوي هذه المحددات قد ينقص من جودة الخدمات الصحية، فتوفير الإمكانيات المادية وحده لا يكفي بدون وجود إطارات وخبراء يساهمون في صناعة الجودة، كما أن القضاء على الأمراض قد لا يكون ناجع بدون وجود إستراتيجية مدروسة من قبل الحكومات.

والمتتبع لواقع الرعاية الصحية يجد تمكن الدول المتقدمة من تحقيق هذه الأبعاد في الرعاية الصحية ويتجلي هذا من خلال الجدول التالي:

الترتيب	الدول	نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة (ألف دولار)	الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي (بالمائة)
1-	- أمريكا	8,745 -	16،9 -
2-	- النرويج	6،140-	9،3-
3	- سويسرا	6،080-	11،4-
4	- هولندا	5،099-	11،8-
5	- استراليا	4،896-	11،1-
6	- ألمانيا	4،811-	11،3-
7	- الدانمارك	4،698-	11-
8	- كندا	4،602-	10،9-
9			
10	- لكسمبور		

	غ	*4،578*	*7،1-*
	- بلجيكا	*4،419*	*10،9-*

-جدول يوضح الدول العشرة الأكثر إنفاقا على الصحة [1]

وتعتبر صحة المواطن من أهم البرامج التي تشغل الحكومات الحديثة وتتنافس من أجلها الأحزاب، ففي أوربا مثلا أصبح الأحزاب الأكثر تواجد هي تلك الأحزاب التي تقدم برنامج رعاية صحية وتأمين صحي يعتمد على رفع الإنفاق.

ثالثا / انعكاس مؤشرات التنمية البشرية في دفع التنمية الاقتصادية.

أقر المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فيينا سنة *1993* على ميلاد مفهوم جديد وهو " الحق في التنمية " الذي لم يعد في الأصل مقتصر على القضاء على الفقر وحاربت البطالة، لكنه أصبح عليه التبصر أكثر في أبعاد الحياة الإنسانية والاجتماعية وحتى السياسية للبشر.

ويتفق الخبراء أن التنمية لم تعد مطلبا عاديا لكنها حق تكفله الدساتير والقوانين وهذا ما يجعل منها مسار اجتماعي وثقافي شامل يهدف إلي النهوض برفاهية وجودة الحياة بالاعتماد على مشاركتهم الفعالة في صنع واقع أفضل.

[1]- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **إحصاءات الصحة لسنة 2014**.

ويظهر إسهام التنمية البشرية في تطوير جودة الحياة وتفعيل الاقتصاد من خلال الأبعاد التالية

– دفع عملية التنمية بمختلف أشكالها إلي التطور والقضاء المبرمج على التخلف الذي لم يعد قدر دول العالم الثالث التي تستطيع تطوير منظومتها الاقتصادية إذا عملت على الاستثمار الأمثل في مواردها.

- تعزيز المواطنة من خلال تنمية شعور الفرد بالانتماء إلي بلده ورضاه عن الخدمات العامة، وهذا بدوره يقضي على مشكل انفصال الأقليات وتصبح التنمية عامل اندماج وتعاون.
- الرفع من مستويات الرفاهية وتحقيق الذات عند الأفراد والجماعات من خلال تلبية الحاجيات الأساسية التي تعتبر استحقاق يناله الأفراد وليست فقط حقوق.

وتشير كل التقارير حول نوعية الحياة أن الدول التي تعتمد سياسات اجتماعية تهدف إلي الاستثمار في العنصر البشري هي من تتصدر الترتيب العالمي ولعل أهمها الدول التالية :

الترتيب	***الدولة***
1	الدانمارك
2	النرويج
3	سويسرا
4	هولندا
5	السويد
6	كندا

7	فنلندا
8	النمسا
9	أيسلندا
10	استراليا

-جدول يوضح أفضل شعوب العالم سعادة.[1]

ويظهر لنا في الجدول تقدم الدول الإسكندنافية في الترتيب وذلك نتيجة لإتباعها نمط تنموية يعتمد على الاستثمار في المورد البشري.

ومن جهة أخري احتلت الدول الفقير المراتب الأخير وعلى رأسهم" هايتي، ساحل العاج، الكاميرون، وذلك بسبب نقص الموارد وارتفاع مؤشرات الفساد.

بينما تعيش دول العالم الثالث أمام تحدي بناء الدولة بفعل انتشار الحروب والصراعات، وهذا ما يجعلها تعمل على الحد الأدنى وهو تحقيق الحاجات الأساسية التي تتمثل فيما يلي :

- **الحاجة الفيزيولوجية** : وتتمحور حول ضرورة تأمين الشروط الأساسية للحياة ، الغذاء ، اللباس، السكن التي تعد من الحقوق الأساسية التي جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- **الحاجة المعرفية** : وترتكز على توفير فمضاءات للتعليم كالمدارس والجامعات، الرفع من معدلات القراءة والكتابة.

[1]- هيئة الأمم المتحدة، تقرير السعادة العالمي، 2012.

- **الخدمات العامة** : وتتمثل في توفير خدمات صحية وإدارية تضمن حد أدني من رضا المواطن المحلي.

وتعاني الدول النامية إضافة إلي ضعفها في المساهمة في الاقتصاد العالمي من المديونية التي تعرق نموه.[1]

والدارس لمفهوم الحاجيات الأساسية يجدها تختلف باختلاف البيئات والمجتمعات ففي الدول المقدمة مثل كندا واستراليا أصبح معني الحاجة الأساسية هو ضرورة توفير نسبة عالية من تدفق الانترنت وزيادة في حرية التجمع والمشاركة في صنع القرار، بينما في الدول المتخلف وعلى رأسها مالي،النيجر وبورما فالحاجات الأساسية هي مرادف للحق في الحياة تضاف له حاجة الإشباع من الماء الشرب.

وقد عمل برنامج الأمم المتحدة في العالم إلى وضع العديد من الأهداف الإنمائية التي وجب على الحكومات وصانعي السياسات أن تكون أولوية في سبيل ضمان الحاجات الأساسية لشعوبها.

والدارس للتنمية لا بد من اهتمامه بالعوامل المتعلقة بالتنمية البشرية وهي[2] :

-عوائد الاستثمار في الموارد البشرية تظهر في الغالب على المدى الطويل.

-وجود دراسات قليلة في هذا الجانب، خاصة في الدول النامية، ويتعلق هذا باعتبار مقاربة التنمية البشرية حديثة النشأة في هذه الدول.

وهذا ما يفرض على الباحث في مؤشرات التنمية البشرية الاستعانة أكثر بإحصائيات المنظمات الدولية التي تبحث في التنمية البشرية ولعل أهمها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويمكننا القول أن مقاربة التنمية البشرية ليست مجرد قوانين تسنها الدول في سبيل تسيير مواردها ولكنها ثقافة نابعة من شعور

[1]- نعوش صباح، أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، بيروت، دار المدى للثقافة والنشر، 2017.

[2]- نجيب عيسي، **قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية**، ، سلسلة دراسات التنمية البشرية، نيويورك، ص15.

الخبراء الاقتصاديين والقائمين على الدولة والمجتمع بضرورة الاستثمار الأمثل في الموارد البشرية لأنها ببساطة حاضر ومستقبل الأمم وهي الرأس المال القابل للتطور والإنجاز.

وفي الأخير يمكننا القول أن للتمنية البشرية دور مهم في تفعيل القدرات الاقتصادية وذلك عن طريق :

- القضاء على الفقر بكل أشكاله.
- توفير فرص عمل أفضل للشباب.
- تحقيق مجتمع متكامل ومتعاون.
- التحول من الاقتصاد التقليدي إلي اقتصاد المعرفة
- تنمية روح الإبداع والابتكار والإنتاج العلمي.

وتجدر الإشارة هنا أن أي تطور في المقاييس السابقة مربوط بضرورة توفير شرطين أساسيين هما : فتح مجال الحريات للأفراد وفق منظور حقوق الإنسان في سبيل فتح باب الإبداع، يضاف لها وجود قوانين وبيئة يتسمان بالمرونة.

خاتمة :

إن من بين الوظائف الجديدة في ظل المتغيرات المحلية والدولية التي تشهدها المجتمعات هي ضرورة ممارسة الدولة لمهمة الرعاية الاجتماعية التي ترتبط بمؤشرات تتعلق بضرورة الرفع من المستوي المعيشي وعدم الاكتفاء فقط بتوفير المأكل والمشرب بل التحول إلي تحسين جودة الحياة بما يتناسب مع تطلعات المواطنين، ويضاف إلي هذا توفير تعليم يتجاوز تجهيز المؤسسات التربوية بالهياكل والمعلمين، والتوجه إلي صناعة تعليم يمتاز بالجودة والتنافسية يكون بمثابة قطاع استراتيجي تخصص له ميزانيات معتبرة، كما يجب على صناع السياسات الاقتصادية والاجتماعية ضمان سلامة الأفراد وذلك من خلال الاهتمام بالرعاية الصحية والأمن الصحي الذي يرتكز على مراعاة كل جوانب المتعلقة بالصحة كتوفير المياه النظيفة، تكريس ثقافة الوقاية في المنزل والمدرسة.

قد تبدوا هذه الوظائف والمؤشرات بمثابة تحدي كبير للدول النامية التي لتزال تصنع خطط تحاول القضاء على الفقر والمرض والجهل، لكن المتتبع لواقع بعض الدول المتقدمة يجدها قد نجحت إلي حد ما في توفير هذه الشروط نذكر منها ألمانيا، انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، في حين تجاوزت بعض الدول هذه المقاييس وأصبح تركيزها على مؤشرات أكثر دقة، لعل أبرزها الدول الإسكندنافية التي أوجدت مؤشر أكثر تطور و هو مؤشر السعادة بشقيه النفسي والاجتماعي الذي يعكس أقصي ما وصلت إليه الدولة في جانب الرفع من مؤشرات التنمية البشرية.

قائمة المراجع :

أ–الكتب:

1– البلاوي حازم، **أصول الاقتصاد السياسي**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

2- حسين عبد الحميد رشوان ، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا،** مؤسسة شهاب الجامعية، *2009*.

3- خيري خليل الجميلي، **التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية، البناء الاجتماعي للمجتمع ،** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية : *1998*.

4- زحلان أنطوان، **احتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوي البشرية،** عمان: منتدى الفكر العربي.

5- نجيب عيسي، **قضايا التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية،** ، سلسلة دراسات التنمية البشرية، نيويورك.

6- نعوش صباح، **أزمة المالية الخارجية في الدول العربية،** بيروت، دار المدى للثقافة والنشر.

ب- التقـاريـر :

7- تقرير الحملة العالمية للتعليم ،حان الوقت للحصول على التعليم كحق، دروس من التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية، *2000*

8- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، *2015*.

9- تقرير منظمة الصحة العالمية، **الإحصاءات الصحية العالمية** لسنة *2009*.

10- – تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **إحصاءات الصحة لسنة *2014*.**

ج- المواقع الإلكترونية :

11- مجلة التحرير الإخباري ، تم التصفح *2017/11/20* على الموقع الإلكتروني

www.tahrirnews.com

12- موقع الرصد العالمي للتعليم، تم التصفح 2017/11/20، من الموقع الرسمي على الانترنت http://ar.unesco.org/gem .